

العلاقات التجارية: هل هي بداية تحرر تونس من الاتحاد الأوروبي؟

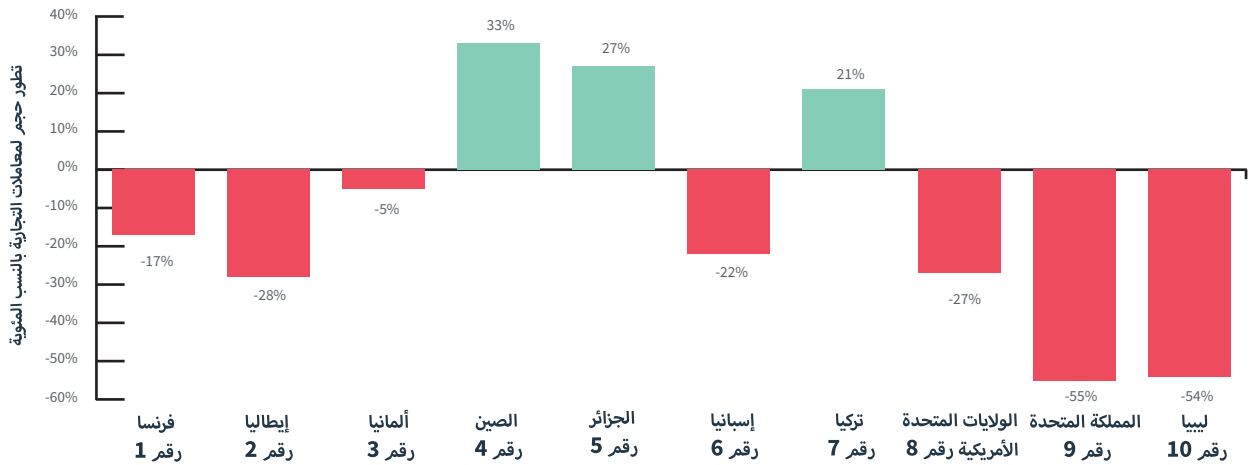
النقاط الرئيسية:

- تراجمت قيمة المعاملات التجارية تونس مع شركائها الغربيين منذ عام 2010.
- ارتفعت قيمة المعاملات التجارية مع الصين والجزائر وتركيا ارتفاعا حادا منذ عام 2010
- تراجمت العلاقات التجارية بين تونس والمملكة المتحدة وليبيا اثر تدهور الوضع الأمني الإقليمي.

العنوان : ترتيب أهم الشركاء التجاريين لتونس سنة 2016 و تطور المعاملات التجارية بين سنتي 2010 و 2016

إنتاج: المرصد التونسي للاقتصاد

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي - دوتس



التعليق:

منذ استقلال تونس وحتى اليوم، تعتبر فرنسا وإيطاليا الشريكتان الاقتصاديتان الأولى والثانية لتونس من حيث حجم المعاملات التجارية وتحتل ألمانيا المرتبة الثالثة منذ منتصف السبعينات. وكما يظهر الرسم البياني، فإن على الرغم من أن هذه البلدان الثلاث لازلت تصدر قائمة الشركاء التجاريين التاريخيين لتونس مع أن التطورات منذ الثورة لم تكن في صالحها. ووفقا لأرقام صندوق النقد الدولي (المعبر عنها بالدولار الأمريكي)، انخفضت قيمة المعاملات التجارية بين تونس وإيطاليا بنسبة 28%، بينما شهدت قيمتها مع فرنسا تراجعاً بنسبة 17% خلال نفس الفترة. في المقابل، تمكنت ألمانيا من الحفاظ على حجم معاملاتها التجارية مع تونس التي لم تعرف سوى انخفاض طفيف يقدر بنسبة 5%. كما تراجمت قيمة المعاملات التجارية لكل من إسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 22% و 27% على التوالي على الرغم من تواجدهما عادة في المراتب الخمسة الأولى للشركاء التجاريين لتونس. تزامن تدهور قيمة المعاملات التجارية مع الغرب مع تطور ملحوظ للعلاقات الاقتصادية مع الجزائر والصين وتركيا يعود هذا التطور أساسا إلى نمو الواردات الصينية بنسبة 35% والتركية بنسبة 36%. خلال نفس الفترة، شهدت الواردات الفرنسية والإيطالية انخفاضا يقدر على التوالي ب 28% و 27% وهو يعادل تقريبا الإرتفاع في الواردات للبلدان المذكورة أعلاه في نفس الفترة. تعتبر الجزائر البلد الوحيد من بين الدول العشر التي تشملها هذه الدراسة التي عرفت إرتفاعاً في الصادرات التونسية بين سنتي 2010 و 2016 بلغت نسبة 40% خلال هذه الفترة. أما عن الانخفاض الاستثنائي في المعاملات التجارية مع المملكة المتحدة وليبيا فهو يرجع أساسا إلى الظروف الأمنية كعملية سوسة الارهابية والحرب في ليبيا و بذلك لا يمكن إعتبار التراجع في قيمة المعاملات التجارية تراجعاً مهيكلًا مثل ما هو الأمر للتوجهات التجارية التي سبق ذكرها .

وهكذا، فيجدد القول أن تونس شرعت منذ الثورة في تنويع شركائها التجاريين قصد الحد من الاعتماد على الدول الأوروبية. ومن هذا المنطلق، يطرح السؤال: هل يكون تنويع الشركاء التجاريين هو سبب الحرص الكبير للإتحاد الأوروبي على توقيع اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعقم ؟